اللازم للزوم التفاقها منه ولو بعد التأويل ملتبسة **بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل** عمل
من عدم التصغير والتوصيف والاعتماد ومعنى الحال والاستقبال لمر في اسم الفاعل
بل هي اولى بها منه **غير** اي **الا معنى الحال والاستقبال** اي في نصبها معمولها
تشبيها بالمفعول نحو زيد حسن الوجه بنصب الوجه لكونها معنى الثبوت والاستمرار
لا الحدوث المقتضي للزمان **نحو زيد حسن وجهه** وبيان انواع صيغها ووجوه
استعمالها في المطولات **والخامس** من التسعة **اسم التفضيل** قدمه لكونه اشبه
معتبرة فيه وكونه مشتقا مثل السوابق ولا يخفى ترتيب المص انسب من امر لانه
في بحث العامل بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم المصدر نظرا الى انه اصل في الاشتقاق
وانه في بحث الاسم وهو اقوى في الاسمية بخلاف ما عداه **وهو** لضعفه بسبب خروجه
عن معنى الفعل بلا خطر لغيره في معناه لابد لا الة على معنى الزيادة لانه مقو كمعنى
المبالغة في مبالغة الفاعل على ما عرفت **لا ينصب المفعول به** بنفسه **بالاتفاق**
ونحو قوله تعالى هو اعلم من يضل منصوب بفعل مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما
قلنا بنفسه لانه ينصبه باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعديين لكنهما فيهما يجوز
تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصبه بدونها نحو انا اضرب منك لزيد
وبالباء فيما زاد في مفعول فعل نحو انا اعلم بان زيدا منطلق او اجهل بزيد
ويتعدى بحرف جر يتعدى به فعله انا امر بزيد وارمى منك بالسهم واذا تعدى باول
المفعولين باللام والباء يبقى الثاني منصوبا بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا
اكسى منك لزيد الثوب وعند الكوفيين منصوب به **ولا يرفع الفاعل الظاهر**
لما مر بخلاف الضمير فان استتاره اعتباري محض يسهل العمل فيه في كل وقت **الا**
اذا صار اسم التفضيل ملتبسا **بمعنى الفعل** بان لا يدل على الزيادة على الغير
وذلك **بان يكون وصفا** اسم التفضيل في المعنى ونفس الامر كائنا **لمتعلق** بكسر اللام
قائما به وصفا حقيقيا له وهو الكحل في المثال فان الاحسن في الحقيقة الكحل
لا الرجل **ما** اي شيء وهو رجلا في المثال **جرى** اسم التفضيل **عليه** اي على ذلك الشيء
في الذكر بان يكون صفة له كما في المثال المتن او خبرا عنه مثل ما من رجل احسن في
عينه الكحل منه في عين عمرو وانما اشترط ما جرى عليه ليعتمد عليه والمتعلق ليعمل
فيه وفي كلامه اشارة الى ان اسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات ما جرى عليه
حال كون المتعلق **مفضلا ملتبسا باعتبار الاول** اي بالنظر الى متعلق ما جرى
عليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله **على نفسه** اي نفس المتعلق ملتبسا

باعتبار

باعتبار غيره اي باعتبار تعلق غير ذلك التعلق وهو تعلق لغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال حال من النفس كما ان الظرف الاول حال من الضمير المستكن في مفضلا الراجع الى التعلق اي ذلك المتعلق الذي هو ههنا الكحل اذا اعتبر كونه في ما جرى عليه وهو رجلا يكون مفضلا واذا اعتبر كونه في غيره وهو زيد يكون مفضلا عليه يعني يجب ان يكون المتعلق الذي هو الفاعل واحدا بالذات ليخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل متغايرين بالذات نحو زيد افضل من عمرو ويتهيأ الخروج عن معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفين باعتبارهما لئلا يلزم تفضيل شيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبل النفي **منفيا** خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق لمفضلا اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد فالفائدة تدور عليه فههنا المعنى التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفي فالنفي يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال **نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد** كما في مثل ما رايت رجلا ابن زيد حسن الكحل عينه على حسن كحل عين فيؤول الى ان حسن احدهما مساو لحسن الآخر والى ان حسن عين زيد زائد على حسن عين جميع الرجال ومقام المدح يابى المساواة ثم فالكحل الذي في عين زيد يزيد حسنه على حسن عين الرجال ومنه الاقتضاء المقام ذلك لا لان افعل يدل على الزيادة فافعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذي هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع ولوجود المقتضي ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ هو الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله الذي هو منه باجنبي هو المبتدأ والفصل بين افعل ومعموله لا يجوز بل بين كل عامل ومعموله لكن منعه الرضي حتى صرح بجواز زيدا عمرو ضارب فان الرضي هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل الظاهر قياسا بلا ضعف ونقل عن الرضي جواز ذلك في المثبت والاستعمال ثم يثبت الا في المنفي لكن النفي لا يلزم ان يكون صريحا بل يكفي معناه نحو ما رايت رجلا احسن الخ **ويعمل في غيرها** كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانهما الضعيفة يكفي للعمل فيهما رائحة الفعل والمفعول المطلق والمفعول له ومعه والتمييز والمستثنى **والسادس** من التسعة **المصدر** ترك تعريفه وبيان صيغه لمثل ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ في بعض الانواع ويعمل عمل فعل المشتق منه التام او الناقص المعلوم او المجهول المتعدي او اللازم ولكن لما كان وضعه لماهية الحدث ولم يعتبر في وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل عمله بمناسبة الفعل وكفى لاشتراط عدم ما يبعده عن الفعل وعدم ذكر الفعل والى هذا اشار بقوله **وشرط عمله في الفاعل** الاصل او النائب غير المستكن اذ لا يعمل فيه **والمفعول به** صريحا وغيره من المعمولات لا يعمل فيها بلا شرط **ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا** لانهما مما يبعده عن مناسبة الفعل

عامل

نائب فاعل المفعول

معطوف على مصغرا

Copyright ... University